

Distr.: General
6 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 90 من القائمة الأولية المشروحة*

تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

استعراض نظام أعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 210/73. وهو يقدم معلومات عن ممارسات تسجيل المعاهدات ونشرها والخيارات الممكنة لاستعراض نظام أعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة المسائل المتعلقة التي حددتها الدول الأعضاء.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/100

300720 160720 20-08780 (A)



أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 210/73 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، بعد إجراء مشاورات موسعة مع الدول الأعضاء، تقريراً يضم معلومات عن الممارسات والخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، مع أخذ المسائل المتعلقة التي حددتها الدول الأعضاء في الاعتبار.

2 - وتنص المادة 102 من الميثاق على أن كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد بدء العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن. وممارسة تسجيل ونشر المعاهدات، التي تعود أصولها إلى المادة 18 من ميثاق عصبة الأمم، يمتد تاريخها على مدى قرن من الزمن⁽¹⁾.

3 - واعتمدت الجمعية العامة في عام 1946⁽²⁾ نظام إعمال المادة 102 وعدلته في 1949⁽³⁾ و 1950⁽⁴⁾ و 1978⁽⁵⁾ و 2018⁽⁶⁾. وفي عام 2018، وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن استعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة (A/72/86)، قامت بتعديل ذلك النظام على النحو المفصل في مرفق القرار 210/73، بغية تكيفه مع آخر التطورات في ممارسات تسجيل المعاهدات ومع التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات، وضمان الاتساق فيما يتعلق بممارسات المجتمع الدولي في مجال إبرام المعاهدات. وبصفة خاصة، اعترفت الجمعية العامة صراحة، من خلال المضي في تعديل النظام، بدور الجهات الودعية غير الأمم المتحدة في تسجيل المعاهدات، وقامت بتحديث الشروط الإجرائية لتسجيل المعاهدات بقبول طلبات تسجيلها إلكترونياً، وأوقفت نشر البيان الشهري للمعاهدات والاتفاقات الدولية المسجلة أو المحفوظة أو المقيدة لدى الأمانة العامة، وقصرت توزيع النسخ المطبوعة من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (United Nations Treaty Series) على الدول الأعضاء التي تطلبها⁽⁷⁾. وبدأ تطبيق النظام، بصيغته المعدلة في عام 2018، اعتباراً من 1 شباط/فبراير 2019.

4 - وشددت الجمعية العامة في قرارها 210/73 على الحاجة إلى مواصلة جمع وتبادل الآراء بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه. ولاحظت أيضاً أن بعض الدول الأعضاء ترى أنه لا تزال هناك مسائل معلقة قد تستلزم مواصلة النظر في النظام أو ربما تحديثه، وطلبت إلى الأمين العام

(1) تنص المادة 18 من ميثاق عصبة الأمم على أن الأمانة العامة تتولى تسجيل ونشر كل ما تبرمه الدول الأعضاء في العصبة من المعاهدات أو العهود الدولية. وقد بدأ العمل بهذا الالتزام من أجل تعزيز الوعي العام بمسألة إبرام المعاهدات وزيادة الاهتمام بها، وإزالة أسباب انعدام الثقة والنزاع، والإسهام في تشكيل نظام للقانون الدولي يتسم بالوضوح ولا يرقى إليه الجدل. وفي حين لم تعتمد قط أي قواعد تنفيذية بهذا الشأن، وافق مجلس عصبة الأمم في عام 1920 على مذكرة من الأمين العام تنص على مبادئ توجيهية للتسجيل والنشر (انظر 1. League of Nations, Treaty Series, vol. 1).

(2) انظر قرار الجمعية العامة 97 (د-1).

(3) انظر قرار الجمعية العامة 364 باء (د-4).

(4) انظر قرار الجمعية العامة 482 (د-5).

(5) انظر قرار الجمعية العامة 141/33 ألف.

(6) انظر قرار الجمعية العامة 210/73.

(7) انظر United Nations, note verbale No. LA 41 TR/230/Regulations/2019, 18 February 2019.

أن يقدم معلومات عن الممارسات والخيارات الممكنة للمضي في استعراض النظام، مع أخذ المسائل المتعلقة التي حددتها الدول الأعضاء في الاعتبار.

5 - ودعا الأمين العام الحكومات، في مذكرة شفوية مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2019، إلى أن تقدم، بحلول 27 شباط/فبراير 2020، أي معلومات وملاحظات تتعلق بالمسائل المتعلقة فيما يتصل بالنظام⁽⁸⁾. وحتى 31 أيار/مايو 2020، وردت تعليقات خطية من الأرجنتين وإسبانيا وبلجيكا وسويسرا وعمان وفرنسا وفنلندا وقطر والمكسيك والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁾.

ثانيا - استعراض النظام

6 - يقدم هذا التقرير أولا بيانا للحالة الراهنة لتسجيل ونشر المعاهدات اللذين أعادت الجمعية العامة تأكيد أهميتهما في قرارها 210/73. ثم يعرض معلومات عن الممارسات المتبعة تركز على المسائل التي حددتها الدول الأعضاء، وهي الشروط الموضوعية للتسجيل؛ ودور الجهات الوديعية غير الأمم المتحدة؛ وتقديم طلبات التسجيل إلكترونيا والاستخدامات الأخرى للوسائل الإلكترونية؛ وترجمة المعاهدات؛ وسياسة النشر المحدود؛ وشكل نشر مجموعة المعاهدات؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وترد التعليقات الخطية الواردة من الحكومات، على النحو الموجز أدناه، والخيارات الممكنة لاستعراض النظام في إطار كل مسألة من المسائل المحددة.

ألف - إعادة تأكيد أهمية تسجيل ونشر المعاهدات

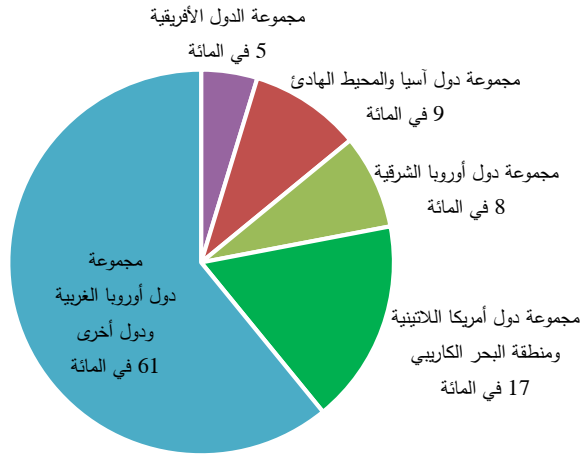
7 - منذ عام 1945، تم لدى الأمانة العامة تسجيل أو حفظ وقيد أكثر من 73 000 معاهدة، إلى جانب 130 000 إجراء ذي صلة بالمعاهدات. ولاحظت الجمعية العامة في قرارها 210/73 الزيادة الكبيرة في عدد المعاهدات المقدمة للتسجيل على مدى السنوات الماضية. وقد أصبحت هذه المعاهدات أكثر تعقيدا مع مرور الوقت لأنها أضحت تتناول طائفة أوسع من المواضيع، وتزايد بالتالي أيضا حجمها وطابعها التقني.

8 - ومع ذلك، لم يقدم عدد كبير من المعاهدات السارية لتسجيلها. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن اتجاهات وأنماط تسجيل المعاهدات غير متوازنة جغرافيا (A/72/86، الفقرتان 14 و 15). وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه، كان عدد المعاهدات المقدمة من قبل الدول المنتمة لمختلف المجموعات الإقليمية قصد تسجيلها متفاوتا بقدر كبير خلال العقد الماضي.

(8) United Nations, note verbale No. LA/TR/230/Regulations/2019-2, 27 June 2019

(9) النصوص الكاملة للردود متاحة على الموقع الشبكي للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، على الرابط التالي: www.un.org/en/ga/sixth/75/treaty_framework.shtml.

المعاهدات المسجلة بحسب المجموعات الإقليمية
2019-2009



9 - وحتى 31 أيار/مايو 2020، نشر أكثر من 66 000 معاهدة مسجلة أو محفوظة ومقيدة لدى الأمانة العامة منذ عام 1945 في مجموعة المعاهدات، المتاحة في شكل مطبوع، وكذلك من خلال قاعدة بيانات "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة" التي يمكن البحث فيها على الإنترنت⁽¹⁰⁾.

باء - استعراض الشروط الموضوعية للتسجيل (المادة 1)

10 - تنص الفقرة 1 من المادة 1 من النظام على ما يلي: "يسجل لدى الأمانة العامة بأسرع ما يمكن، وفقا لهذا النظام، كل ما يبرمه عضو أو أكثر من أعضاء الأمم المتحدة من معاهدات أو اتفاقات دولية، أيا كان شكلها واسمها الوصفي، بعد 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، وهو تاريخ بدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة". وتنص الفقرة 2 من المادة 1 على ما يلي: "ولا يتم التسجيل إلا بعد دخول المعاهدات أو الاتفاقات الدولية حيز النفاذ بين اثنين أو أكثر من الأطراف فيها".

11 - ولاحظت المكسيك أن النظام لا يتناول مسألة تسجيل المعاهدات المطبقة بصفة مؤقتة وفقا للمادة 25 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، ولا يأخذ في الاعتبار أعمال لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع. وطلبت المكسيك إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات عن حالة ممارسة تسجيل المعاهدات المطبقة بصفة مؤقتة، تشمل عدد المعاهدات والإجراءات التعاقدية المسجلة في هذا الصدد، وأن تعرض مقترحات قد تكون مفيدة للدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء من أجل موازنة هذه الممارسات مع قواعد قانون المعاهدات القائمة.

12 - وتعود أصول ممارسة تسجيل المعاهدات المطبقة بصفة مؤقتة إلى توجيه صادر عن اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة. فعند وضع النظام خلال الدورة الأولى للجمعية العامة، اتفقت اللجنة الفرعية 1 التابعة للجنة السادسة عموما على أن تفسر عبارة "بدء النفاذ" بأوسع معانيها⁽¹¹⁾. واعتمدت

(10) متاحة على الموقع التالي: <https://treaties.un.org>.

(11) انظر 32-34 paras. (1945-1954), vol. V (1945-1954), paras. 32-34. Repertory of Practice of United Nations Organs.

الجمعية العامة الفقرة 2 من المادة 1 على أساس تقرير للجنة السادسة جرى التسليم فيه بأنه "لأغراض المادة 1 من النظام، تدخل معاهدة ما حيز النفاذ عندما يطبقها، بناء على اتفاق، طرفان أو أكثر من الأطراف فيها تطبيقاً مؤقتاً" (A/266، الفقرة 7 (ب)). وعملاً بهذا التوجيه، تسجل الأمانة العامة المعاهدات التي يطبقها، بناء على اتفاق، طرفان فيها أو أكثر تطبيقاً مؤقتاً، مع البيان التالي: "دخلت حيز النفاذ: بصفة مؤقتة في [التاريخ] وبصفة نهائية في [التاريخ]"، أو في حالة المعاهدات التي لم تدخل حيز النفاذ بصفة نهائية، مع البيان التالي: "دخلت حيز النفاذ: بصفة مؤقتة في [التاريخ]". وحتى 31 أيار/مايو 2020، كان قد تم تسجيل نحو 1 756 معاهدة دخلت حيز النفاذ بصفة مؤقتة، و 1 427 إجراء⁽¹²⁾ يتعلق بالتطبيق المؤقت.

13 - وعلاوة على ذلك، تضع الأمانة العامة في اعتبارها، لدى استعراض طلبات التسجيل، بأن أحكام المعاهدة المعنية يمكن أن تشير إلى اتفاقات أخرى تشكل جزءاً من المعاهدة وتعد ضرورية لتطبيق المعاهدة وتنفيذها⁽¹³⁾. ولهذا السبب، تتمثل الممارسة التي تتبعها الأمانة العامة، إذا كانت تلك الاتفاقات لم تسجل بعد، في إدراج المعاهدة في ملف يحمل عنوان "بانتظار البت" وفي توجيه طلب بتقديم تلك الاتفاقات أيضاً من أجل تسجيلها⁽¹⁴⁾. غير أنه حينما تشير أحكام معاهدة ما إلى اتفاقات أخرى غير مسجلة ليست ضرورية لتطبيق المعاهدة وتنفيذها، تشرع الأمانة العامة في تسجيل المعاهدة وتطلب في الوقت نفسه تقديم تلك الاتفاقات، حتى يستوفى إجراء القيد.

14 - وفي هذا الصدد، كررت سويسرا اقتراحها الداعي إلى تعديل النظام لإتاحة تسجيل المعاهدات التي تشير إلى معاهدات أقدم تاريخاً لم تسجل بعد. وأشارت سويسرا إلى أنها سعت، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام 2002، إلى تقديم جميع اتفاقاتها الدولية الجديدة لتسجيلها لدى الأمانة العامة. وقد أرجأت الأمانة العامة، حتى الآن، تسجيل العديد من الاتفاقات المقدمة لأنها تشير إلى معاهدات أبرمتها سويسرا قبل انضمامها إلى الأمم المتحدة أو بعد انضمامها إليها مباشرة، ولم تقم بالتالي سويسرا أو أي من الأطراف الأخرى في تلك المعاهدات بتسجيلها. وأعربت سويسرا عن رأي مفاده أن الدول الأخرى التي قد تواجه تأخيراً كبيراً في تسجيل معاهداتها ستواجه نفس الوضع المتمثل في العجز عن تسجيل المعاهدات التي تشير إلى صكوك سابقة. ولمعالجة هذه المسألة، كررت سويسرا اقتراحها بإضافة فقرة 2 جديدة إلى المادة 1 من النظام، على النحو التالي:

2 - وتسجل أيضاً كل المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي يحيلها أحد أعضاء الأمم المتحدة، والتي تتضمن إشارة إلى معاهدات أخرى أبرمت سابقاً لم يتم تسجيلها بعد.

15 - واقترحت سويسرا، كخيار آخر، تعديل المادة 10 من النظام بإضافة فقرة فرعية (د) جديدة، على النحو التالي:

(12) يشمل هذا الرقم الإجراءات المسجلة في الفئات الاثنتي عشرة التالية: القبول المؤقت؛ والقبول/الانضمام المؤقت؛ والتطبيق المؤقت؛ والتطبيق المؤقت بموجب إشعار؛ والتطبيق المؤقت بموجب الانضمام إلى الاتفاق؛ والتطبيق المؤقت بموجب اعتماد الاتفاق؛ والتطبيق المؤقت بموجب التوقيع على الاتفاق أو اعتماده أو الانضمام إليه؛ والتطبيق المؤقت فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية تحت سلطة الانتداب؛ والتطبيق المؤقت للاتفاق بصيغته المعدلة والمدة؛ والتطبيق المؤقت في جميع الأراضي؛ والتطبيق المؤقت بموجب المادة 23؛ والدخول حيز النفاذ المؤقت.

(13) انظر دليل المعاهدات، الفرع 5-6.

(14) انظر دليل المعاهدات، الفرع 5-3-1.

تقوم الأمانة العامة بإيداع المعاهدات والاتفاقات الدولية في ملفات وحفظها في السجلات، عدا تلك الخاضعة للتسجيل بموجب المادة 1 من هذا النظام، إذا كانت تندرج ضمن الفئات التالية:

...

(د) المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي يحيلها أحد أعضاء الأمم المتحدة، والتي تتضمن إشارة إلى معاهدات أخرى أبرمت سابقا لم يتم تسجيلها بعد.

16 - وأشارت سويسرا إلى أنها مستعدة لاتخاذ مزيد من التدابير لتدارك تسجيل معاهداتها القديمة، وإلى أنه سيكون من الضروري، على أقل تقدير، الإبقاء على الممارسة الحالية المتمثلة في تأجيل تسجيل المعاهدات التي تشير إلى اتفاقات سابقة لم يتم تسجيلها بعد، حتى لا تنتهي الدول عن البدء في تسجيل معاهداتها أو تداركها.

17 - وأخيرا، أشارت النمسا إلى أن بند جدول الأعمال المعنون "تعزيز الإطار الدولي للتعاهدي وتدعيمه" ينبغي أن تناقش في إطاره مسائل أخرى تتصل بالمعاهدات الدولية وقانون المعاهدات، واقتُرحت التركيز، على سبيل المثال، على ممارسات التحفظات والإعلانات الملحق بالمعاهدات، أو سحب التوقيع أو صكوك الانضمام، أو تقادم المعاهدات.

18 - وشددت الجمعية العامة في قرارها 210/73 على الحاجة إلى مواصلة جمع وتبادل الآراء بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه. ولهذا الغرض، يلاحظ الأمين العام أن هذا البند من جدول الأعمال يمكن أن يتيح للجمعية العامة الفرصة لتبادل الآراء فيما بين الدول بشأن ممارساتها في مجال إبرام المعاهدات فيما يتعلق بمواضيع فرعية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تود الجمعية العامة الاستفادة من معلومات التسجيل المتاحة من قبل قسم المعاهدات لأغراض إجراء دراسات تحليلية عن تلك الممارسات المتبعة في إبرام المعاهدات (A/72/86، الفقرة 23).

جيم - التسليم بدور الجهات الوديعية غير الأمم المتحدة (الفقرة 3 من المادة 1)

19 - يعترف بدور الجهات الوديعية في تسجيل المعاهدات اعترافا صريحا في الفقرة 3 من المادة 1 من النظام، بصيغتها المعدلة في عام 2018، التي تشجع فيها الجهات الوديعية على القيام بالتسجيل، ما لم تنص المعاهدة أو يتفق الأطراف فيها على خلاف ذلك. ويعكس التعديل لقانون المعاهدات والممارسات التي درجت الأمانة العامة على اتباعها منذ أمد بعيد.

20 - وفيما يتعلق بالفقرة 3 من المادة 1، أعربت النمسا عن تقديرها للاعتراف الصريح بدور الجهات الوديعية غير الأمين العام، وسلطت الضوء على دورها في التسجيل بوصفها جهة وديعة لعدة معاهدات متعددة الأطراف.

21 - وعلاوة على ذلك، أعربت بلجيكا عن رأي يتعارض مع تغيير التزامات الوديع. وذهبت إلى أنه ينبغي، على النحو المنصوص عليه حاليا في الفقرة 3 من المادة 1، تشجيع الجهة الوديعية على تسجيل المعاهدات دون أن يصبح ذلك إلزاميا، لأن ذلك يتنافى مع المادة 77 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

22 - ورأت فرنسا أيضا أن من الأفضل عدم تغيير التزامات الجهة الوديعية على النحو المنصوص عليها حاليا في الفقرة 3 من المادة 1. وأفادت أن تسجيل المعاهدات من قبل الجهة الوديعية ينبغي تشجيعه دون

أن يكون إلزامياً، وفقاً للفقرة 1 من المادة 77 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تحفظ للأطراف في المعاهدة الحق في الاتفاق على إسناد وظيفة التسجيل إلى جهات أخرى غير الجهة الوديعية.

23 - ورحبت سويسرا على الخصوص بالتعديلات التي أدخلت على النظام فيما يتعلق بالاعتراف الصريح بدور الجهات الوديعية في تسجيل المعاهدات المتعددة الأطراف.

24 - واعتباراً لأهمية دور الجهة الوديعية، قد ترغب الجمعية العامة في مواصلة جمع وتبادل الآراء بشأن مسائل تتجاوز مسألة التسجيل في سياق هذا البند من جدول الأعمال. ويمكن على وجه الخصوص أن يكون التبادل التقني للآراء بشأن ممارسات الجهات الوديعية للمعاهدات المتعددة الأطراف وسيلة مفيدة لتبادل أفضل الممارسات.

دال - تيسير تقديم طلبات التسجيل بالوسائل الإلكترونية والاستخدامات الأخرى للوسائل الإلكترونية (المواد 5 و 7 و 9 و 13)

25 - لقد تعززت، على مر السنين، كفاءة التسجيل والنشر بتقديم الطلبات بالوسائل الإلكترونية. وتتص المادة 5 من النظام، بصيغتها المعدلة في عام 2018، على أنه يجوز تقديم نسخة في شكل إلكتروني مصدق عليها من المعاهدة، دون اشتراط تقديمها في شكل مطبوع. وينبغي أن تشفع النسخة الإلكترونية المقدمة ببيان يثبت بأنها نسخة حقيقية وكاملة من النص الأصلي. وتقبل الأمانة العامة بيان التصديق في شكل إلكتروني لأغراض التسجيل. ومنذ 1 شباط/فبراير 2019 حتى 31 أيار/مايو 2020، قدمت 80 في المائة تقريباً من المعاهدات لأجل تسجيلها لدى الأمانة العامة في شكل إلكتروني، في حين قدمت 20 في المائة المتبقية في شكل مطبوع فقط.

26 - ويعترف باستخدامات أخرى للوسائل الإلكترونية في المواد 7 و 9 و 13 من النظام، بصيغته المعدلة في عام 2018. ويتيح الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى المجموعة الكاملة من المعاهدات المسجلة من خلال مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت، وهي قاعدة بيانات يمكن البحث فيها⁽¹⁵⁾. وتتاح المعلومات ذات الصلة (بما في ذلك رقم تسجيل المعاهدة، وعنوانها، والأطراف فيها، والجهة التي قدمتها، وتاريخ ومكان إبرامها، وتاريخ وطريقة بدء نفاذها، ولغاتها الأصلية، وتاريخ تسجيلها)، إلى جانب شهادة التسجيل، على الموقع الشبكي في تاريخ التسجيل. وإتاحة إمكانية اطلاع العموم على المعاهدات المسجلة ريثما تنتشر في مجموعة المعاهدات، ينشر قسم المعاهدات على موقعه الشبكي، فور تسجيل المعاهدات، نسخاً إلكترونية من نصوصها الأصلية كما قدمت، مشفوعة بأي ترجمات قدمت على سبيل المجاملة بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية أو كلتيهما، إذا كانت قد أتيحت. وحينما تقوم الأمانة العامة بترجمة المعاهدات إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، يتيح قسم المعاهدات أيضاً تلك الترجمات على موقعه الشبكي فور حصوله عليها، وإن كانت لا تعتبر سوى ترجمات أولية وليس بالأحرى نصوصاً محررة في شكلها النهائي⁽¹⁶⁾. وتتاح المجلدات المنشورة من مجموعة المعاهدات على الموقع الشبكي في تاريخ إحالتها إلى الطباعة. وعلاوة على ذلك، يقدم الموقع الشبكي

(15) متاحة على الموقع التالي: <https://treaties.un.org>.

(16) انظر خدمة "Volume search" في الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

خدمات الاشتراك الآلي التي تتاح من خلالها للمشتركين معلومات مستوفاة عن تسجيل المعاهدات الجديدة ونشر المجلدات اللاحقة من مجموعة المعاهدات⁽¹⁷⁾.

27 - وبعد حذف المادة 13 السابقة من النظام المعدل، تم وقف نشر البيان الشهري للمعاهدات والاتفاقات الدولية المسجلة أو المحفوظة أو المقيدة لدى الأمانة العامة اعتباراً من 1 شباط/فبراير 2019، نظراً إلى أن المعلومات الواردة في البيان الشهري أصبحت تتاح على الفور على الموقع الشبكي. وصادف نشر العدد الأخير من البيان الشهري فترة التسجيل لشهر كانون الثاني/يناير 2019.

28 - وقد رحبت الجمعية العامة مراراً في قرارها 210/73 وقراراتها السابقة⁽¹⁸⁾ بالجهود المبذولة لتطوير وتعزيز قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات، وشجعت على مواصلة هذه الجهود، مع مراعاة التحديات التي يواجهها الكثير من البلدان النامية في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

29 - واعتبرت النمسا أن الوقت مناسب لتكييف النظام مع ممارسات الاتصال الإلكتروني الحديثة. ورحبت سويسرا على الخصوص بالتعديلات التي أدخلت على النظام والتي تنص على تقديم طلبات التسجيل إلكترونياً. ورحبت فرنسا أيضاً بالتعديلات التي سهلت إجراءات التسجيل ويسرت استخدام الموارد الإلكترونية في عملية التسجيل والنشر. وأشارت قطر إلى أن الدول الأعضاء كانت قد طرحت أفكاراً مماثلة بشأن مسألة استخدام التكنولوجيا التي لم يبت فيها بعد لتيسير تسجيل المعاهدات ونشرها، وذلك ما يتطلب اتخاذ إجراءات متتابعة. وعلاوة على ذلك، اقترحت النمسا مواصلة مناقشة مسألة استخدام الوسائل الإلكترونية، مثل التسجيل الموحد من خلال أداة شبكية مخصصة، لأنه ليس من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة كفاءة تسجيل المعاهدات فحسب، بل أيضاً إلى تبسيط الإجراءات وبالتالي تشجيع تعميم تسجيل المعاهدات بقدر أكبر.

30 - وسبق للأمين العام أن لاحظ أوجه الكفاءة المحتمل تحقيقها والتي يمكن استكشافها من خلال زيادة تبسيط عملية التسجيل والنشر واستخدام ما يكفي من الموارد (A/72/86، الفقرة 35). وقد ترغب الجمعية العامة، على وجه الخصوص، في النظر في استحداث أداة شبكية لتسجيل المعاهدات، من شأنها أن تيسر تقديم طلبات التسجيل، مقارنة بطلبات التسجيل المقدمة في شكل مطبوع وبالوسائل الحالية المتاحة لتقديمها إلكترونياً (عادة بالبريد الإلكتروني أو عن طريق قرص مضغوط أو مفتاح تخزين USB). وستتيح أداة من ذلك القبيل تقديم طلبات التسجيل إلكترونياً مباشرة من قبل السلطات المختصة للدول الأعضاء على أساس وضع شروط موحدة للتسجيل. ويمكن أيضاً أن يساعد تبسيط العملية في الحد من عدم التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات (انظر الفقرة 8).

31 - وعلاوة على ذلك، يبذل قسم المعاهدات جهوداً متواصلة لتطوير وتعزيز قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات منذ إنشائها في تسعينات القرن العشرين (A/72/86، الفقرة 11). فمنذ عام 2018، على سبيل المثال، أحرز قسم المعاهدات تقدماً كبيراً في تكييف قاعدة البيانات مع تكنولوجيا الحوسبة السحابية. ومع استمرار التقدم التكنولوجي، يلاحظ الأمين العام أن الجمعية العامة قد ترغب في تشجيع الجهود الرامية إلى إنشاء نظام إلكتروني حديث لتوفير قاعدة بيانات أفضل وأسرع وأكثر موثوقية للمستعملين في المستقبل.

(17) انظر خدمة "Automated subscription services" في الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

(18) انظر قرارات الجمعية العامة 158/51 و 153/52 و 100/53 و 28/54 و 118/70 و 148/71 و 119/72.

هاء - النظر في سياسة النشر المتبعة حاليا فيما يتعلق بترجمة المعاهدات (الفقرة 1 من المادة 12)

32 - تنص المادة 5 من النظام على أنه ينبغي أن يشتمل أي طلب تسجيل على نص المعاهدة أو الاتفاق الدولي بجميع اللغات التي أبرم بها. وعملا بالفقرة 1 من المادة 12 من النظام، تنشر الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن في مجموعة واحدة جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية المسجلة أو المودعة في ملفات ومحفوظة في السجلات، باللغة أو اللغات الأصلية، على أن يلي ذلك ترجمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وتعتبر مجموعة المعاهدات أكثر منشورات الأمم المتحدة اتساما بتعدد اللغات، حيث تتضمن نصوص معاهدات بلغات عددها حوالي 100 لغة (A/72/86، الفقرة 40).

33 - ووفقا لقرار الجمعية العامة 153/52، الذي شجعت فيه الجمعية العامة الدول على النظر في توفير ترجمة، حيثما كان ذلك متاحا، بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية أو كليتهما، للمعاهدات المقدمة لتسجيلها، تدعو الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى توفير ترجمة للمعاهدات على سبيل المجاملة. ومع ذلك، نادرا ما يتم تلقي ترجمات من هذا القبيل.

34 - وكما ذكر أعلاه (انظر الفقرة 26)، يقوم قسم المعاهدات، فور التسجيل، بإتاحة النصوص الأصلية على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، مصحوبة بأي ترجمات متاحة على سبيل المجاملة بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية أو كليتهما، إذا قدمت. ووفقا للفقرة 1 من المادة 12 من النظام، تقوم الأمانة العامة بترجمة النصوص الأصلية إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. وعند تلقي أي ترجمة من المترجمين إلى الإنكليزية أو الفرنسية، يتيحها قسم المعاهدات أيضا على الفور على الموقع الشبكي ضمن سجل المعاهدة ذي الصلة، وإن كانت تلك الترجمة لا تعد ترجمة نهائية. وتنتشر النصوص الأصلية وترجماتها النهائية، التي تعتبر ثمرة جهود كثيفة على صعيدي التحرير والنشر المكتبي، في المجلد ذي الصلة من مجموعة المعاهدات بمجرد وضعها في صيغتها النهائية.

35 - وكما ذكر الأمين العام سابقا، تعتبر ترجمة المعاهدات، التي تتولى المسؤولية عنها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، مهمة حساسة ومكلفة تستغرق وقتا طويلا وكثيرا ما تتطلب الاستعانة بمترجمين خارجيين (وبخاصة عندما لا تكون المعاهدة بإحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة) (A/72/86، الفقرة 41). ويُنفق قدر كبير من الوقت والموارد لاستعراض دقة الترجمات بغية نشرها (A/72/86، الفقرة 41). ولا تزال مجموعة المعاهدات تسجل أعمالا متأخرة، ويعود ذلك أساسا إلى حالات التأخير في الترجمة (A/72/86، الفقرة 42). وحتى 31 أيار/مايو 2020، كان آخر مجلد متاح من مجموعة المعاهدات يتناول المعاهدات المسجلة في كانون الأول/ديسمبر 2013؛ وكانت هناك 3 665 ترجمة مطلوبة تقريبا قيد الإنجاز، أي ما يقدر بصفحات عددها 24 979 صفحة ترجمة ستنتشر في مجموعة المعاهدات. وقد أبدى عدد من الدول الأعضاء تعليقات بشأن مسألة ترجمة المعاهدات.

36 - ولاحظت النمسا تراكم التأخر المتزايد في نشر المعاهدات في مجموعة المعاهدات، وأعادت تأكيد أهمية الحفاظ على طابعها المتعدد اللغات، ودعت إلى إجراء حوار مفتوح بشأن استعراض سياسة الترجمة، بغية تعزيز الكفاءة وضمان نشر المعاهدات بسرعة وفقا للمادة 102 من الميثاق. وأشارت إلى أنه ينبغي أن تراعى في هذا الاستعراض موارد الدول الأعضاء والأمانة العامة المحدودة المخصصة لتوفير ترجمات دقيقة للمعاهدات.

37 - ورأت الأرجنتين أن من الضروري إيجاد حل عاجل لحالات التأخير والتكاليف الباهظة المترتبة على تسجيل المعاهدات ونشرها، على نحو ما تنص عليه المادة 102 من الميثاق، نظرا لضرورة اضطلاع الأمانة العامة بترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية. ودعت الأرجنتين إلى تحليل ما إذا كانت الفقرة 1 من المادة 8 من النظام لها ما يبرر وجودها. ونظرا لأنه لا يمكن أن يشمل هذا التحليل جميع اللغات التي تستخدمها الدول الأعضاء، فينبغي النظر في إيجاد حل ينصب على اللغات الرسمية للمنظمة. ورأت الأرجنتين أن تسجيل ونشر المعاهدات بأي لغة من اللغات الرسمية الست وترجمة المعاهدات من اللغات غير الرسمية إلى أي من هذه اللغات الرسمية إجراء من شأنه أن يمثل خطوة نحو تحقيق الإنصاف اللغوي وتعزيز تعدد اللغات، مع توفير موارد الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوقت نفسه. ولهذا السبب، اقترحت الأرجنتين تعديل الفقرة 1 من المادة 12 من النظام ليصبح نصها كما يلي:

تتشر الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن في مجموعة واحدة جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية المسجلة أو المودعة في ملفات ومحفوظة في السجلات، باللغة أو اللغات الأصلية. وإذا لم تكن أي لغة منها من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، فتتشر نصوصها متبوعة بترجمة لها بأي من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وتتشر بالطريقة نفسها البيانات المصدق عليها المشار إليها في المادة 2 من هذا النظام.

38 - وأشارت بلجيكا إلى أنها تؤيد الأهداف المبينة في ديباجة قرار الجمعية العامة 210/73، ولا سيما التعجيل بتجهيز المعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات وتسجيلها ونشرها، وشددت على أن تقصير مواعيد النشر النهائية ينبغي ألا يتم على حساب أهداف ومبادئ الشفافية وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات وتعدد اللغات المشار إليها في القرار 210/73. ورأت بلجيكا أن أي تعديل للنظام ينبغي ألا ينشئ التزامات جديدة تتحملها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ويمكن أن تحد قدرة الدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات بموجب المادة 102 من الميثاق، مما سيؤدي إلى انخفاض عدد المعاهدات المقدمة إلى الأمانة العامة قصد التسجيل وزيادة الوقت المطلوب لتسجيلها. وذهبت بلجيكا إلى أنه ينبغي تجنب أي اقتراح بإلغاء شرط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 12 من النظام. وأشير إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية هما بحاجة إلى الاطلاع على المعاهدات المسجلة والمنشورة بلغتي العمل فيهما، وهما الإنكليزية والفرنسية.

39 - وأكدت فرنسا أيضا دعمها لأهداف التعجيل بمعالجة المعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات وتسجيلها ونشرها، ولكنها اعتبرت أن تقصير مواعيد النشر النهائية ينبغي ألا يتحقق على حساب أهداف ومبادئ الشفافية وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات وتعدد اللغات؛ ذلك أن تعدد اللغات هو قيمة أساسية من قيم المنظمة وهو يشكل في حد ذاته علة تسجيل ونشر المعاهدات من قبل الأمانة العامة. ومن ناحية أولى، رأت فرنسا أن أي تعديل للنظام ينبغي ألا ينشئ التزامات جديدة تتحملها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، مثل الالتزام بتوفير ترجمات للأمانة العامة، مما قد يحد من قدرة بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ولا سيما أشدها معاناة من الموارد الإدارية والمالية المحدودة، على الامتثال للالتزامات بموجب المادة 102 من الميثاق. وذلك ما قد يؤدي إلى انخفاض عدد المعاهدات المقدمة إلى الأمانة العامة قصد تسجيلها وإلى إنشاء نظام للتسجيل والنشر من مستويين، الأمر الذي من شأنه أن يقوض أهداف ومبادئ الشفافية وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات. ومن ناحية ثانية، رأت فرنسا أن الامتثال التام لمبادئ الشفافية وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات وتعدد اللغات يستلزم الإعراض عن أي اقتراح بإلغاء شرط

ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 12 من النظام. ورأت أيضا أن إلغاء هذا الشرط يتنافى مع ضرورة اطلاع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية على المعاهدات المسجلة والمنشورة بلغتي العمل فيها، وهما الإنكليزية والفرنسية. لذا، ترى فرنسا أنه لا يمكن قبول اقتراح إلغاء شرط الترجمة إلى الإنكليزية والفرنسية، وأنه ينبغي، على أقل تقدير، التشديد على دور هذا الشرط في تحقيق أهداف الشفافية وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات وتعدد اللغات. واقتُرحت فرنسا كذلك النظر في تدابير أخرى لتقصير المدة التي يستغرقها نشر المعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة وترجمتها (انظر الفقرتين 49 و 58).

40 - وأشارت فنلندا إلى أن المسائل المتعلقة بالمسؤولية عن ترجمة المعاهدات إلى إحدى اللغات الرسمية للمنظمة واشتراط ترجمة جميع المعاهدات المنشورة إلى الإنكليزية والفرنسية لم يبت فيها بشكل نهائي في اللجنة السادسة. والشواغل الرئيسية المتمثلة في تخفيف العبء الواقع على عاتق الأمانة العامة من أجل توفير الترجمتين الإنكليزية والفرنسية لجميع المعاهدات المنشورة، مع الحفاظ على الدرجة المطلوبة من الشفافية في القانون الدولي وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات، لا تزال شواغل قائمة. وأفادت فنلندا أنه على الرغم من أن شرط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية يفرض عبئا ثقيلًا على الأمانة العامة، فهي تشعر مع ذلك بالقلق لأن إلقاء عبء الترجمة المطلوبة على الدول الأعضاء قد يثبط رغبتها في تسجيل المعاهدات. وأشارت فنلندا أيضا إلى أن القلق يساورها لأن إلغاء شرط ترجمة جميع المعاهدات المنشورة إلى الإنكليزية والفرنسية، أو اعتماد تدابير بديلة، قد يؤدي إلى تأثير غير متناسب في مبدأ شفافية القانون الدولي وإتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات. ولهذه الأسباب، ذهبت فنلندا إلى أنه من الضروري مواصلة اتباع الممارسة الراهنة. ورأت كذلك أن دعوة الدول الأعضاء إلى أن توفر نسخا مترجمة، متى كانت متاحة، على سبيل المجاملة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية من المعاهدات المقدمة للتسجيل، يمكن أن تدرج في النظام.

41 - وطلبت المكسيك إلى الأمانة العامة أن تستكشف إمكانية إصلاح أو تحديث نظام نشر وتسجيل المعاهدات وفقا للمادة 102 من الميثاق فيما يتعلق باستخدام اللغات الرسمية للمنظمة وبتسجيلها، مع مراعاة التكلفة التي تتحملها الأمانة العامة في الترجمة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، والتأخر في النشر بسبب قدرات الترجمة المحدودة.

42 - وشددت قطر على أهمية استخدام اللغات الرسمية الست في تسجيل المعاهدات ونشرها.

43 - وأبرزت إسبانيا ضرورة التفكير في الخيارات الممكنة لتتقيح النظام لضمان نشر المعاهدات في مجموعة المعاهدات بصورة عملية من حيث التكلفة والمدة. وركزت إسبانيا على شاغلين: تكلفة ترجمة المعاهدات التي لم تبرم بأي من اللغات الرسمية الست للمنظمة؛ وأفضل نهج يتبع فيما يتعلق بترجمة المعاهدات المبرمة بإحدى اللغات الرسمية الست، التي يمكن أن تؤدي ترجمتها إلى لغة واحدة، بدلا من لغتين، إلى التعجيل بعملية نشرها.

44 - وفيما يتعلق بالمعاهدات المبرمة بغير اللغات الرسمية، اقترحت إسبانيا النظر في أن يطلب من الدول الأعضاء توفير المعاهدات، سواء في نسختها الأصلية أو المترجمة، بإحدى اللغات الرسمية الست على الأقل. ومن شأن هذا الشرط أن يغني عن التكاليف التي تتكبدها الأمانة العامة من حيث الموارد والوقت في ترجمة المعاهدات المبرمة بلغة من غير اللغات الرسمية، التي يتطلب إنجازها في كثير من الأحيان الاستعانة بمترجمين خارجيين. وذهبت إسبانيا إلى أن وضع هذا الشرط لن يؤدي إلى تحويل عبء التكاليف

التي تتكدها الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء، لأن المعاهدات التي يجري التفاوض بشأنها بين دولتين لا تشتركان في لغة واحدة كثيرا ما يجري التفاوض بشأنها بلغة "محايدة" تالفة من بين اللغات الرسمية الست للمنظمة. وفي تلك الحالات، يمكن للدول أن تزود الأمانة العامة بنسخة من المعاهدة بلغة التفاوض عليها، سواء كانت نسخة أصلية أم لا، من أجل التعجيل بالنشر دون أن تتكبد الدول المعنية أو الأمانة العامة أي تكاليف. وعلاوة على ذلك، تساءلت إسبانيا عما إذا كان من الضروري توفير الترجمة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية فيما يخص المعاهدات المبرمة بلغة واحدة على الأقل من اللغات الرسمية الأربع الأخرى للمنظمة (الإسبانية أو الروسية أو الصينية أو العربية). فذهبت إلى أنه يجدر النظر، في مثل هذه الحالات، فيما إذا كانت الترجمة إلى لغة واحدة فقط كافية واستكشاف الخيارات الممكنة بالنظر إلى الوفورات التي يمكن تحقيقها في التكاليف والوقت من خلال تعظيم استخدام اللغات الرسمية الست. وفي هذا الصدد، أبدت إسبانيا أيضا تعليقا بشأن شكل نشر مجموعة المعاهدات (انظر الفقرة 60).

45 - ورأت الولايات المتحدة أن القيمة العملية لنشر نصوص المعاهدات في مجموعة المعاهدات ستقوض إلى حد كبير إذا لم تتم ترجمتها إلى الإنكليزية والفرنسية. إذ ذهبت إلى أن مجموعة المعاهدات قد لا تتضمن، في غياب هذه الترجمة، نصا موثوقا به بأي لغة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة فيما يخص عددا من المعاهدات. وسيزيد ذلك من تعقيد قدرة الدول الأعضاء على فهم هذه المعاهدات والإحالة إليها، بما في ذلك في الحالة المتوخاة في الفقرة 2 من المادة 102 من الميثاق. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت الولايات المتحدة من أن عدم توفير ترجمتي تلك المعاهدات قد يحرم محكمة العدل الدولية، التي تعتمد الإنكليزية والفرنسية لغتين رسميتين، من نسخ موثوق بها من نصوص المعاهدات لاستخدامها في النظر في المسائل المعروضة عليها، ويمكن أن يضر بوجه خاص بالدول النامية التي قد تفتقر إلى الموارد اللازمة للترجمة.

46 - وقد تود الجمعية العامة، مع أخذ الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاعتبار، أن تشير مرة أخرى إلى قراراتها التي تعترف بأن تعدد اللغات هو قيمة أساسية من قيم المنظمة تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

47 - وقد تود الجمعية العامة أيضا أن تكرر دعوتها الدول الأعضاء إلى النظر في توفير نسخ مترجمة، متى كانت متاحة، بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية أو كليهما، من المعاهدات المقدمة للتسجيل (A/72/86، الفقرة 32). ويمكن أن تدرج في المادة 5 من النظام دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم هذه النسخ المترجمة على سبيل المجاملة متى كانت متاحة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء آراء ومقترحات الدول الأعضاء بشأن نطاق سياسة النشر فيما يتعلق بترجمة المعاهدات، قد ترغب الجمعية العامة في النظر فيما إذا كان ينبغي إعادة تأكيد السياسة الحالية أم لا، أو فيما إذا كان ينبغي تعديلها لضمان نشر مجموعة المعاهدات في حينها مع الحفاظ على سبل الاطلاع عليها. وفي هذا السياق، قد ترغب الجمعية العامة في أن تكرر دعوتها إلى كفالة التعجيل بنشر مجموعة المعاهدات، وفقا للنظام، من خلال الإسراع بتوفير خدمات التحرير والترجمة، بما يتيح القيام على نحو فعال بنشر المعاهدات وإتاحة سبل الاطلاع عليها.

48 - وللمحد من التأخر المتراكم في نشر مجموعة المعاهدات، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في تدابير أخرى لا علاقة لها بترجمة المعاهدات، ولا سيما التدابير المتصلة بسياسة النشر المحدود (انظر الفقرات 53-55) وشكل نشر مجموعة المعاهدات (انظر الفقرات 58-62).

واو - توسيع نطاق سياسة النشر المحدود (المادة 12، الفقرات 2 إلى 5)

49 - اقترحت فرنسا توسيع نطاق سياسة النشر المحدود ليشمل فئات جديدة من المعاهدات يمكن أن تقتربها الأمانة العامة.

50 - ويتاح للأمانة العامة، بموجب الفقرة 2 من المادة 12 من النظام، خيار عدم نشر النص الكامل لأي معاهدة ثنائية من إحدى الفئات التالية: (أ) الاتفاقات المحدودة النطاق المتعلقة بالمساعدة والتعاون في المسائل المالية أو التجارية أو الإدارية أو التقنية⁽¹⁹⁾؛ (ب) الاتفاقات المتعلقة بتنظيم المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو الاجتماعات⁽²⁰⁾؛ (ج) الاتفاقات المقرر نشرها في غير مجموعة المعاهدات بواسطة الأمانة العامة أو وكالة متخصصة أو ذات صلة⁽²¹⁾. وتبث الأمانة العامة في شأن نشر أو عدم نشر النص الكامل لمعاهدة ما مع وضع جملة أمور في الاعتبار منها القيمة العملية التي قد تتأتى من نشر النص الكامل، على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 12. وتطبق سياسة النشر المحدود على المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء وفقا لقرار الجمعية العامة 153/52. والأساس المنطقي لسياسة النشر المحدود هو إتاحة نشر الاتفاقات ذات الأهمية الخاصة في سياق المادة 102 من الميثاق على وجه السرعة⁽²²⁾.

51 - وتدرج في مجموعة المعاهدات/المعاهدات الخاضعة للنشر المحدود إلى جانب المعلومات التالية، على النحو المطلوب بموجب الفقرة 5 من المادة 12: العنوان الكامل باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ومعلومات عن الأطراف، وتاريخ الإبرام ومكانه، وتاريخ بدء النفاذ وطريقته، ولغات النصوص الأصلية، ورقم وتاريخ التسجيل، والكيان القائم بالتسجيل. وتتاح نفس هذه المعلومات على الموقع الشبكي. ولا تنشر النصوص الأصلية لهذه المعاهدات في مجموعة المعاهدات، كما أنها لا تتاح في موقعها الشبكي، ولكن يمكن إتاحتها بناء على طلب عملا بالفقرة 4 من المادة 12.

52 - وينبغي تمييز النشر المحدود عن النشر الجزئي. وتتبع الأمانة العامة تقليدا أصبح راسخا على مر الزمن منذ بداية مجموعة المعاهدات/المعاهدات يتمثل في النشر الجزئي للمعاهدات. ففي بعض الحالات المحددة، تكون للأمانة العامة سلطة تقديرية بعدم نشر عناصر معينة من المعاهدة. وعلى النقيض من سياسة النشر المحدود، التي لا يستنسخ بموجبها النص الكامل لمعاهدة ما، يكون الهدف من العمل بطريقة النشر الجزئي في حالة معينة هو التعجيل بالنشر، وذلك، على سبيل المثال، باستبعاد بعض المرفقات ذات الطابع التقني العالي وذات الحجم الضخم، أو القوائم الطويلة للمنتجات أو جداول الخدمات أو مواصفات المنتجات التي يمكن أن توفرها الأطراف.

53 - وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في تضمين الممارسة الراهنة المتمثلة في النشر الجزئي للمعاهدات في أحكام النظام، من خلال إدراج المرفقات التقنية للمعاهدات ضمن قائمة الفئات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 12. ويمكن أن تشمل هذه الفئة، على وجه الخصوص، المرفقات

(19) انظر الأمثلة التالية في مجموعة المعاهدات: المجلد 2477، الرقم 44478؛ والمجلد 1865، الرقم 1127؛ والمجلد 2851، الرقم 49845؛ والمجلد 2769، الرقم 48772؛ والمجلد 1775، الرقم 30929.

(20) انظر، على سبيل المثال، المرجع نفسه، المجلد 2815، الرقم 49380.

(21) انظر، على سبيل المثال، المرجع نفسه، المجلد 2625، الرقم 46753.

(22) انظر A/32/214 و A/33/258، وقرارا الجمعية العامة 144/32 و 141/33.

التقنية للاتفاقات الدولية المتعلقة بالنقل⁽²³⁾، والتجارة الحرة⁽²⁴⁾، والمساهمات في نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام (المعروف سابقا بنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية)⁽²⁵⁾، أو أي اتفاق آخر تعدل مرفقاته التقنية بشكل متواتر.

54 - وللتعجيل بنشر مجموعة المعاهدات، أشار الأمين العام في السابق إلى أن الجمعية العامة قد ترغب في النظر في توسيع نطاق سياسة النشر المحدود، بحيث لا ينشر النص الكامل لفئات أوسع من المعاهدات أو المعاهدات المتاحة للعموم من مصادر أخرى ذات حجية (A/72/86، الفقرة 44). ويمكن أن يشمل ذلك المعاهدات المتعددة الأطراف المقرر أن تنشرها الجهة الوديعية في شكل متاح للعموم على نطاق واسع. وتحقيقا لهذه الغاية، قد ترغب الجمعية العامة في تشجيع الجهود المبذولة من أجل التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، في نشر المعاهدات.

55 - وعلاوة على ذلك، ونظرا لسبب إتاحة الاطلاع على نطاق أوسع على المعاهدات الممكن تحقيقها من خلال استخدام التكنولوجيا، يمكن تعديل سياسة النشر المحدود في ما يخص المعاهدات المسجلة في المستقبل، وذلك حرصا على إتاحة نصوصها الأصلية بصورة منهجية على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

زاي - تحديث شكل نشر مجموعة المعاهدات (المادة 13)

56 - تنشر المعاهدات حسب الترتيب الزمني لتسجيلها في مجموعة المعاهدات التي تعرض في شكل سنوي/شهري وتقسّم إلى مجلدات. ويتولى قسم المعاهدات إنتاج مجموعة المعاهدات من خلال عملية نشر مكتبي مدمجة مع نظام الإدارة الإلكترونية للوثائق. ويضم كل مجلد من مجموعة المعاهدات عددا من المعاهدات (من 25 إلى 30 في المتوسط) التي تم تسجيلها في شهر معين، إلى جانب نصوصها المترجمة إلى الإنكليزية والفرنسية، حسب الاقتضاء. وقد يتأخر نشر بعض المجلدات لفترة طويلة من الزمن، ريثما تتم ترجمة بعض المعاهدات الواردة فيها (انظر الفقرتين 34 و 35).

57 - ونظرا لتوافر نسخ إلكترونية من مجموعة المعاهدات على الموقع الشبكي، فإن النسخ المطبوعة منها توزع على الدول الأعضاء دون مقابل بناء على طلبها فقط، وفقا للمادة 13 من النظام، بصيغتها المعدلة في عام 2018. وحتى 31 أيار/مايو 2020، كانت هناك خمس دول أعضاء تطلب بانتظام نسخا مطبوعة من مجموعة المعاهدات.

58 - وفي هذا الصدد، أفادت فرنسا أنه من الممكن الحد من الإكراهات المرتبطة بنشر مجموعة المعاهدات. واقترحت على وجه التحديد وقف نشر المجموعات الشهرية التي لم يعد النظام يورد إشارة إليها، والقيام بدلا من ذلك بنشر كل معاهدة مسجلة، بالوسائل الإلكترونية فقط، مع نسختها الإنكليزية والفرنسية، إلى جانب المعلومات ذات الصلة، حالما تصبح جميع هذه العناصر متاحة. ومن شأن ذلك أن يغني الأمانة العامة عن الانتظار حتى تتوافر جميع تلك العناصر فيما يخص جميع المعاهدات المسجلة في مجلد معين قبل الشروع في نشر معاهدة ما.

(23) انظر، على سبيل المثال، United Nations, Treaty Series, vol. 2330, No. 41748.

(24) انظر، على سبيل المثال، المرجع نفسه، المجلد 2694، الرقم 47842.

(25) انظر، على سبيل المثال، المرجع نفسه، المجلد 2748، الرقم 48531.

59 - ورأت قطر أن من المناسب إيلاء الاهتمام الواجب لاستخدام الدول والأمم المتحدة الوسائل التكنولوجية لتيسير عملية النشر، ووضع طريقة بسيطة لتحقيق هذا الهدف.

60 - وطلبت إسبانيا إلى الأمانة العامة أن تنظر في الخيارات الممكنة لنشر كل معاهدة بشكل مسبق ومستقل، سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع، عند استلام أول ترجمة مطلوبة للمعاهدة. على أن ذلك لن يحول دون إمكانية استكمال النشر المسبق عند استلام الترجمة الثانية، وسييسر إتاحة المعاهدات في مرحلة مبكرة للمستعملين المهتمين، بما يوفر الوقت دون أي زيادة في التكاليف.

61 - ويشير الأمين العام إلى أن الجمعية العامة قد سلّمت منذ عام 1996 بأن إمكانية الاطلاع على المعاهدات والمعلومات المتعلقة بقانون المعاهدات على شبكة الإنترنت هي إمكانية قيمة بصفة خاصة في البلدان التي تعد فيها تكلفة الاحتفاظ بمجموعات كاملة من المعاهدات في شكل مجلدات عالية نسبياً، وشجعت الأمين العام على مواصلة وضع سياسة تتمثل في إتاحة الاطلاع على مجموعة المعاهدات ومنشور المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام من خلال شبكة الإنترنت⁽²⁶⁾. وعلى سبيل المثال، فنظراً إلى أن حالة المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام تشهد تغيراً مستمراً، تم تحويل منشور المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام من منشور مطبوع (أوقف طبعه في نيسان/أبريل 2010) إلى قاعدة بيانات شبكية يمكن البحث فيها، ويجري الآن تحديثها يومياً على الموقع الشبكي لمجموعة المعاهدات⁽²⁷⁾.

62 - وبالنظر إلى التأخر المتراكم المشهود حالياً في نشر مجموعة المعاهدات وإلى الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا الجديدة في إتاحة الاطلاع عليها، والذي سلّمت به الجمعية العامة في قرارها 210/73، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في خيار تكييف مجموعة المعاهدات وجعل نشرها في شكل رقمي جديد، بما يوفر أحدث المعلومات عن المعاهدات والاتفاقات الدولية المنشورة.

حاء - تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات

63 - يقدم قسم المعاهدات الدعم للدول الأعضاء من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 102 من خلال تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك المشورة والمساعدة في تقديم المعاهدات من أجل تسجيلها ونشرها، وفيما يتعلق بقانون المعاهدات وممارستها، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽²⁸⁾.

64 - وعلاوة على ذلك، يضطلع قسم المعاهدات بأنشطة بناء القدرات من خلال تنظيم حلقات عمل في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعد حلقات عمل تدريبية بشأن قانون المعاهدات وممارستها في المقر مرتين في السنة، دون مقابل، وتجرى باللغة الإنكليزية⁽²⁹⁾. ويقوم قسم المعاهدات أيضاً، بناء على دعوات، بتنظيم حلقات عمل وطنية وإقليمية، بالتعاون مع الحكومات أو المنظمات المضيفة

(26) انظر قرارات الجمعية العامة 158/51 و 153/52 و 100/53.

(27) انظر خدمة "Status of treaties deposited with the Secretary-General" على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

(28) انظر العنوان "Training – Legal technical assistance" على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

(29) انظر العنوان "Training – UN Headquarters" على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

التي تتحمل تكاليفها⁽³⁰⁾. وقد واجهت أنشطة عقد حلقات العمل هذه الوطنية والإقليمية القيود المفروضة على موارد الميزانية المخصصة لهذا الغرض⁽³¹⁾.

65 - ويسهم تعميم المنشورات القانونية التي يعدها قسم المعاهدات في الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على الانخراط الفعال في إطار المعاهدات الدولية. ويمكن الاطلاع مجاناً على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة على دليل المعاهدات (2012)، ودليل الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف (2003)، وموجز ممارسة الأمين العام بصفته الوكيل للمعاهدات المتعددة الأطراف (*Summary of Practice of the Secretary-General as Depositary of Multilateral Treaties*) (1999).

66 - وفي هذا الصدد، أبرزت النمسا أهمية عمل قسم المعاهدات والمشورة المستمرة التي يقدمها إلى الدول الأعضاء بشأن تسجيل المعاهدات، ومهام الإيداع، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بقانون المعاهدات وممارستها. واعتباراً لأوجه القصور المستمرة في تسجيل المعاهدات، اقترحت النمسا تكثيف هذا التعاون والحوار والنظر في اتخاذ تدابير إضافية، مثل تنظيم أنشطة منتظمة بشأن قضايا المعاهدات المتعلقة بمواضيع معينة على هامش اللجنة السادسة. وربما كان إعداد خلاصة للممارسات المتعلقة بتسجيل المعاهدات ونشرها أداة مفيدة أخرى.

67 - وقد أشار الأمين العام في وقت سابق إلى أن الجمعية العامة قد ترغب في النظر في تدابير إضافية يمكن اتخاذها للتصدي لأوجه القصور الراهنة في تسجيل المعاهدات، عن طريق بناء القدرات أو المنشورات أو المساعدة التقنية (A/72/86، الفقرة 17). ويمكن أن تسهم تلك التدابير في الحد من عدم التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات (انظر الفقرة 8). وتحقيقاً لهذه الغاية، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في الوسائل المناسبة لتعزيز وتوسيع أنشطة الأمانة العامة في مجال بناء القدرات، ولا سيما تنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارستها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

(30) انظر العنوان "Training – Regional" على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

(31) انخفض عدد حلقات العمل الوطنية والإقليمية من حلقتي عمل في المتوسط في السنة بين عامي 2003 و 2007 إلى نحو حلقة عمل واحدة في السنة من عام 2008 إلى عام 2016 الذي شهد عقد آخر حلقة عمل من هذا القبيل.